

وثيقة معلومات البرنامج من أجل النتائج
مرحلة التقييم

رقم التقرير: PIDA0146768

اسم البرنامج	دعم البرنامج الوطني اللبناني للوظائف
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	لبنان
القطاع	القطاع المالي والقدرة التنافسية والابتكار؛ الحماية الاجتماعية والوظائف
أداة الإقراض	برنامج من أجل النتائج
الرقم التعريفي للبرنامج	P163576
الرقم التعريفي للبرنامج الأساسي	غير متوفر
الجهة المقترضة	الجمهورية اللبنانية
الوكالة المكلفة بالتنفيذ	وزارة المالية
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	5 مارس/آذار 2018
التاريخ المتوقع لإتمام التقييم	9 مارس/آذار 2018
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس المدراء التنفيذيين	8 مايو/أيار 2018

I. السياق الوطني

1. كان الاقتصاد اللبناني شديد التقلب على مدى عقود عديدة. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل بلغ 3.6 في المئة بين العامين 1965 و2014 (وكانت نسبة النمو 4.4 في المائة من عام 1992 حتى عام 2014) غير أن هذه الأرقام تخفي تقلبات حادة جاءت نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية خلال هذه الفترة، وقد ازدادت تعقيداً بفعل العوامل الطائفية التي تؤثر على عملية صنع القرار في الدولة.
2. ساهمت الأزمة في سوريا في تباطؤ حاد في اقتصاد لبنان، وأثرت سلباً على أزمة الوظائف القائمة وأثارت التوترات الاجتماعية. ففي الأعوام الستة التي سبقت نشوب الحرب السورية في عام 2011، كان معدل النمو 7 في المائة سنوياً - وانخفض إلى أقل من 1.7 في المائة في الأعوام الستة الماضية، وإلى 1 في المائة فقط في عامي 2015 و2016. فالعوامل التقليدية المحركة للنمو - أي التمويل والعقارات، فضلاً عن البناء والسياحة، وهما مصدران رئيسيان لخلق فرص العمل للشباب واللبنانيين ذوي المهارات الدنيا- قد عانت بشكل خاص من بداية النزاع السوري. هذا وقد عبّر ما يقرب من 1.5 مليون سوري إلى لبنان، ما يمثل تقريباً ربع مجموع السكان اللبنانيين (حوالي 4.2 مليون نسمة قبل الأزمة)، وهي أعلى نسبة للفرد من اللاجئين في العالم. وفي عام 2014، استقبل لبنان أكثر من 230 لاجئاً لكل ألف نسمة، مقابل 87 لاجئاً في الأردن في العام نفسه. وقد أدى ذلك

إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاقتصاد المضيف اللبناني، وألقى بثقله على أسواق العمل، والبنية التحتية والخدمات العامة التي تعاني من الضغط الحاد. والنتيجة لم تكن زيادة الفقر لكل من اللاجئين والسكان المضيفين فحسب، بل أيضاً زيادة التوترات الاجتماعية.

3. الفوارق الإقليمية على مستوى الفرص الاقتصادية صارخة، إذ يعيش معظم الفقراء في المناطق المتخلفة خارج بيروت وجبل لبنان. كما أن معدلات الفقر في البقاع والشمال والجنوب، (وهي 38 في المائة و36 في المائة و31 في المائة، على التوالي) تفوق معدل الفقر الوطني (27 في المائة) وتقل عنه في جبل لبنان وبيروت حيث تسجل 22 في المائة و16 في المائة على التوالي¹. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بنتائج سوق العمل، حيث تعاني المناطق المتخلفة من مشاركة أقل بكثير في القوى العاملة، وارتفاع في معدلات البطالة، واعتماد أكبر بكثير على العمالة الذاتية.

II. السياق المؤسسي والمتعدد القطاعات

4. يواجه لبنان تحديات طويلة الأمد في مجال الوظائف تفاقمت بشدة نتيجة للأزمة السورية. وحتى قبل الأزمة السورية، لم يُترجم النمو الاقتصادي إلى فرص عمل كافية: فلبنان الذي كان معدل مرونة نمو العمالة فيه 0.2، كان في وضع أسوأ بكثير من بلدان أخرى في المنطقة (علماً أن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو 0.5)². وبغض النظر عن تدفق اللاجئين مؤخرًا، بلغ عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل 23,000 سنويًا بين العامين 2004 و2007، في حين أن فرص العمل النظامية الجديدة لم تكن توفّر إلاّ سدس هذه الوظائف سنويًا. وبالإضافة إلى ذلك، تركّزت الوظائف الجديدة في أنشطة منخفضة الإنتاجية تتطلب عمالة متدنية المهارات³، وكانت محدودة في القطاعات الأكثر إنتاجية على غرار قطاع الاتصالات والخدمات المالية والتصنيع⁴. وبالتالي، أدى وجود قدر كبير من الموارد البشرية غير المستغلة إلى جانب محدودية فرص العمل النظامي في القطاع الخاص إلى دفع عدد متزايد من العمال إلى الهجرة أو الانخراط في أنشطة غير منتجة في الاقتصاد غير النظامي لمجرد كسب العيش. وفي عام 2010، أي قبل تدفق اللاجئين، كان نصف القوى العاملة في لبنان يعمل في القطاع غير النظامي⁵. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 44 في المائة من الملتحقين بالتعليم العالي في لبنان قد هاجروا إلى الخارج⁶.

5. نتائج سوق العمل ضعيفة بشكل خاص بين النساء والشباب. قبل بداية الأزمة السورية، كانت نسبة الرجال في سن العمل المشاركين في القوة العاملة 70 في المائة مقابل 24 في المائة للنساء في سن العمل. ومعدل البطالة بين الإناث والشباب أعلى منه بين الرجال (18 و34 في المائة، على التوالي، مقابل 9 في المائة بين الرجال). وعلاوة على ذلك، تحصل النساء العاملات أيضاً على أجور

¹ إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي (2015). قياس الفقر في لبنان باستخدام مسح ميزانيات الأسر 2011: تقرير تقني

² البنك الدولي (2012)، الجمهورية اللبنانية: توفير وظائف جيدة: دور السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار والتعليم وسياسات الحماية الاجتماعية والعمل، كانون الأول/ديسمبر، واشنطن العاصمة.

³ من أهم القطاعات المساهمة في التوظيف حسب ترتيب الأهمية: تجارة الجملة والتجزئة وقطاعات الخدمات غير القابلة للتداول والبناء.

⁴ البنك الدولي (2016)، "لبنان: تعزيز الحد من الفقر والرخاء المشترك. تشخيص منهجي قطري". منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

⁵ البنك الدولي (2012)، "الجمهورية اللبنانية: توفير وظائف جيدة: دور السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار والتعليم وسياسات الحماية الاجتماعية والعمل (MILES)، التقرير رقم LB-76008، كانون الأول/ديسمبر.

⁶ البنك الدولي (2016)، "لبنان: تعزيز الحد من الفقر والرخاء المشترك. تشخيص منهجي قطري". منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أقل بكثير ويختبرن ظروف عمل سيئة. وتؤدي النظرة التقليدية لأدوار الجنسين، المتجذرة في قوانين الأسرة، دوراً بارزاً في تحديد تقاسم العمل داخل الأسرة. نتيجةً لذلك، فإن عبء الأعمال المنزلية وواجبات الرعاية يقع بشكل كامل تقريباً على المرأة، وبالنظر إلى محدودية خدمات الدعم المتاحة (مثل توافر رعاية الأطفال ذات جودة عالية)، فإن ذلك يؤثر على قرارهن بالانضمام إلى القوى العاملة أو البقاء فيها عندما يتزوجن أو ينجبن أطفال. وأخيراً، تواجه النساء العاملات لحسابهن عقبات قائمة على أساس النوع الاجتماعي لدى بدء أعمالهن وتوسيع نطاقها: ففرص حصولهن على التمويل محدودة، وتتركز أعمالهن في أنشطة ذات إنتاجية منخفضة "نسائية"، ويفتقرن إلى فرص الحصول على خدمات رفيعة الجودة لتطوير الأعمال⁷.

6. أثرت أزمة اللاجئين السوريين تأثيراً كبيراً على سوق العمل اللبناني، ووقع العبء الأكبر على الشباب والعمال في المناطق المتخلفة. وقد أدى تدفق اللاجئين أيضاً إلى زيادة كبيرة في اليد العاملة في لبنان ترافقت مع آثار سلبية على سوق العمل. ومع قلة الموارد الأولية، ومستويات عالية جداً من الفقر، ومع تلبية احتياجات أقل من 50 في المائة من احتياجات الأسر المعيشية عبر المساعدات، يواجه اللاجئون السوريون حاجة صارخة إلى إيجاد فرص للدخل. ولكن بالنظر إلى مستويات تعليمهم المنخفضة نسبياً، والقيود القانونية الكبيرة على القطاعات والمهن التي يمكن أن يعملوا فيها، يُضطر معظم اللاجئين السوريين على العمل بشكل غير نظامي في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يقبلون أجوراً أقل بكثير من أجور أفراد المجتمع المضيف (الفجوة المقدرة في الأجور هي 50%). وفيما نجد ما يقرب من 70 في المائة من السوريين الذين هم في سن العمل في القوى العاملة (يعملون أو يبحثون عن عمل)، 10 في المائة فقط من النساء اللواتي هنّ في سن العمل ناشطات⁸. وتضررت توقعات سوق العمل للشباب اللبناني بشكل خاص إذ أنهم أكثر عرضة للتنافس، سواء من الناحيتين القطاعية أو المهنية، مع اللاجئين السوريين في سوق العمل. كما أنهم يميلون إلى التركيز في قطاعات (السياحة والتجارة) تأثر نموها أشدّ أثراً بالأزمة⁹. وقد أظهرت دراسة حديثة حول أثر اللاجئين السوريين في لبنان¹⁰ أن المناطق ذات التدفق المرتفع للاجئين شهدت ارتفاعاً حاداً في معدل البطالة بين الشباب اللبنانيين، من 10 في المئة في عام 2010 إلى 36 في المئة في عام 2015، و44 في المئة من الأسر في المجتمعات المضيفة اللبنانية ذكرت التنافس على الوظائف باعتباره العامل الأكبر وراء التوترات المجتمعية¹¹. وبالتالي، فإن خلق المزيد من فرص العمل في الاقتصاد أمر بالغ الأهمية لتلبية احتياجات اللبنانيين واللاجئين السوريين على السواء.

7. كما أن أزمة اللاجئين تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف المناخية، مما يزيد من المخاطر أمام الأسر الريفية المنخفضة الدخل في المناطق المتخلفة. وتشمل التوقعات المناخية في لبنان زيادة متوسطة درجات الحرارة السنوية، والتبخّر، والظواهر المناخية القاسية، مثل الجفاف وموجات الحرّ، وانخفاض هطول الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر. وتؤدي أزمة اللاجئين إلى إرهاق موارد الأراضي والمياه في جميع أنحاء البلاد، مما يزيد من حدة هذه الآثار. ومن المتوقع أن تكون الزراعة، التي تستخدم 70 في المائة من المياه المتاحة للري، أكثر القطاعات تأثراً بآثار تغير المناخ، إذ يواجه كل من تدهور الأراضي والأمن المائي ومردودية المحاصيل مخاطر عالية. وهذا أمر يبعث على القلق بوجه خاص نظراً لأهمية القطاع بالنسبة إلى العمالة وإيرادات شرائح المجتمع الأشدّ فقراً في لبنان واللاجئين السوريين. وتتعرّض السياحة، التي تسهم في 20 في المائة من الناتج المحلي

⁷ وتستند هذه النتائج إلى تشخيص سريع للحواجز التي تواجهها المرأة في الحصول على الوظائف في لبنان تمّ إعداده تحضيراً لهذا البرنامج. وسيصدر التقرير النهائي قريباً.

⁸ تقييم هشاشة اللاجئين السوريين في لبنان – 2017 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، 2017)

⁹ في عام 2010، كان أكثر من نصف الشباب العاملين يعملون في مجال السياحة والتجارة، مقابل 33 في المائة فقط في عام 2015.

¹⁰ البنك الدولي (2013)، لبنان: تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري.

¹¹ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، 2017: "تقييم هشاشة اللاجئين السوريين في لبنان – 2017"

الإجمالي في لبنان وتوظّف 38 في المائة من القوى العاملة، لارتفاع مستويات سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار. وسينظر هذا البرنامج في إمكانية التأثير بتغير المناخ في تصميم وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة، لا سيما من حيث صلته بمشاركة الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة (اللاجئون والنساء والشباب) الذين غالباً ما يكونون أكثر عرضة للآثار المترتبة على تغير المناخ. ويتمشى ذلك مع مساهمة لبنان المقررة المحددة وطنياً (INDC)، والتي تحدّد النية في تعميم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في هذه القطاعات.

8. وفي السياق اللبناني الهشّ للغاية، سيكون خلق فرص العمل حاسماً ليس فقط للحد من الفقر ولكن أيضاً للتماسك الاجتماعي. وكما هو مبين في الإطار المتكامل للوظائف في الأوضاع الهشة والنزاعات لمجموعة البنك الدولي، يتوقع من الوظائف أن تحقق عائدات اجتماعية عالية في البيئات الهشة، لأنها لا تسهم فحسب في الإنتاجية والنمو والحدّ من الفقر، بل أيضاً في تعزيز التماسك الاجتماعي والحدّ من خطر العنف. وقد تكون هذه العوائد الاجتماعية مرتفعة بشكل خاص في السياق اللبناني، حيث يفشل سوق العمل الرسمي المتصلّب في خلق فرص عمل جيدة في أفضل الأحوال. ولكن هذا السياق يعني أيضاً أنّ خلق فرص العمل ليس مجرد وليدة النمو. وفي حين أن تحقيق نمو اقتصادي أعلى يبقى هاماً، فإن تحفيز النمو في القطاعات الكثيفة العمالة - إلى جانب الجهود الهادفة إلى خلق فرص العمل لاستيعاب العمالة الزائدة والوصول إلى السكان المستبعدين - سيكون أولوية حاسمة في الأجل القصير. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا يعني تحفيز خلق فرص العمل في القطاعات التي يربّح فيها توظيف النساء والشباب، والتي يحق فيها للاجئين السوريين العمل قانوناً.

9. وسيطلب إيجاد فرص عمل ناجحة ومستدامة توسعاً كبيراً في استثمارات القطاع الخاص. ويشدّد الإطار المتكامل للوظائف في الأوضاع الهشة والنزاعات لمجموعة البنك الدولي على أنه "... يجب وضع حلول قصيرة الأجل بطرق تيسّر الإصلاحات الهيكلية والتحوّل الاقتصادي ولا تقيدها". وفي السياق الحالي للبنان، يعني ذلك أن الحلول القصيرة الأجل مثل الأشغال العامة هي جزء من المعادلة، وخاصة بالنسبة للوظائف المنخفضة المهارات وشبه الماهرة، ولكن تبرز الحاجة إلى توسيع القطاع الخاص على المدى الطويل لتوليد الطلب المستدام على الوظائف الجيدة. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص، ولاسيما بالنسبة إلى المشاريع الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المنتجة، وكذلك بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب المباشرين.

10. لإطلاق استثمارات القطاع الخاص في لبنان في خلق الوظائف، يتوجّب معالجة سلسلة واسعة من القيود على المناخ الاستثماري. فالشركات العاملة في لبنان تعمل في بيئة تثير فيها البيئة الكلية مخاطر وتشوّه التوزيع الفعال لرأس المال، إلى جانب البيئة المتوسطة والجزئية حيث تؤدي تكاليف المعاملات المرتفعة إلى تقويض القدرة التنافسية. ويشكل عدم الاستقرار السياسي على الصعيدين الإقليمي والمحلي عقبة رئيسية أمام القطاع الخاص. وهذا يسهم في اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي (مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي يصنّف البيئة الاقتصادية الكلية في لبنان في المرتبة 133 من أصل 137 بلداً)، ممّا أبقى تكاليف الاقتراض مرتفعة بالنسبة إلى الشركات. وتسلب الدراسات الاستقصائية للمنشآت التي يقوم بها البنك الدولي الضوء على معوقات كبيرة من بينها: الفساد، الذي يعتبر عائقاً رئيسياً بالنسبة إلى 61 في المائة من الشركات، والحصول

على الكهرباء (أشارت إليه 55 في المائة من الشركات)¹²؛ والافتقار إلى القروض المصرفية (ذكرته 41 في المائة من الشركات). وهذا ينسحب أيضاً على تيسير التجارة - فقد ذكر أكثر من 41 في المائة من المصدرين أن أنظمة الجمارك والتجارة تشكل عقبة رئيسية، وهي حصة تقارب ضعف المتوسط العالمي وهي أعلى بنسبة 30 في المائة من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من كون الاقتصاد يتمتع بالقدرة على إطلاق مشاريع تكنولوجيا المعلومات، لم تفتح بعد شبكة الهاتف المحمول في البلاد على المنافسة. وقد احتلّ لبنان مستوى "جاهزية الشبكة" (التغطية، والقدرة على تحمل التكاليف، والتغطية) في المرتبة الـ 88 من بين 143 بلداً في عام 2017، وجاء في منطقة الشرق الأوسط، قبل مصر والجزائر فقط. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن بعض مشاكل "بيئة الأعمال" التقليدية ليست بهذه الصرامة في لبنان، لاسيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الظروف قد لا تكون مثالية من ناحية "ممارسة الأعمال التجارية"، تحدّد 7٪ فقط من الشركات تراخيص العمل والتصاريح كعائق رئيسي مقارنة بما يقرب من 20٪ في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الشركات التي تديرها النساء تواجه قيوداً أكبر تعيق إنشائها ونموها، لاسيما من حيث حصولها على التمويل؛ كما يبدو أنها تتأثر سلباً أكثر من غيرها بالقيود الأمنية والقيود على البنية التحتية.

11. وفي هذا السياق، وضعت الحكومة اللبنانية "برنامج الوظائف الوطنية" (NJP)، لتكملة "خطة الاستثمار الرأسمالي"، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لبرنامج الإصلاح والاستثمار الذي ستقدمه في مؤتمر المستثمرين في باريس في عام 2018¹³. وفي مؤتمر بروكسل في أبريل/نيسان 2017، قدّمت الحكومة اللبنانية رؤيتها لتحقيق الاستقرار والتنمية (VSD)¹⁴ والتي أعادت بلورة ردها على أزمة اللاجئين السوريين. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، مضت الحكومة اللبنانية قدماً في تنفيذ ركيزة التعليم في رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية، جنباً إلى جنب مع تعميق تطوير ركيزة الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل، والذي يتألف من برنامجين: (1) خطة الاستثمار الرأسمالي (CIP)، التي تهدف إلى معالجة الفجوة الحادة في البنية التحتية في لبنان، عبر خلق وظائف واسعة النطاق وقصيرة الأجل من خلال الأشغال العامة الممولة من خلال الاستثمار العام والخاص على السواء؛ (2) برنامج الوظائف الوطنية (NJP) الذي يهدف إلى التصدي للقيود الهيكلية التي تعيق خلق فرص العمل.

III. نطاق البرنامج

¹² كشفت دراسة حديثة أن الأزمة السورية -في ما يتجاوز ضرورة الحصول على الكهرباء بشكل أفضل- أدت إلى تعميق المشكلة بسبب: (1) زيادة العبء على الشبكة المتدهورة أصلاً؛ (2) التأثير السلبي على نوعية الطاقة الموردة بسبب الطلب الإضافي في بعض المناطق؛ (3) الأثر غير المباشر للاستهلاك الإضافي للطاقة في المدارس التي تستضيف النازحين السوريين وكذلك البلديات / مؤسسات المياه؛ (4) تلف محولات التوزيع والكابلات بسبب الحمل الزائد؛ (5) ارتفاع الخسائر غير التقنية والأضرار التي لحقت بشبكة التوزيع بسبب التوصيلات غير المقننة. تم استخلاص النتائج الرئيسية من: وزارة الطاقة والمياه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). أثر الأزمة السورية على قطاع الطاقة اللبناني والتوصيات ذات الأولوية.

¹³ المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات مع الشركات (CÉDRE)

¹⁴ رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية (VSD) هي وثيقة استراتيجية صادرة عن الحكومة اللبنانية تهدف إلى اقتراح برنامج للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. قدّم هذه الوثيقة رئيس مجلس الوزراء في مؤتمر بروكسل "لدعم مستقبل سوريا والمنطقة" الذي انعقد في أبريل / نيسان 2017. ومن المتوقع تقديم نسخة محدثة ومعززة عن البرنامج الحكومي في مؤتمر باريس في ربيع عام 2018.

12. يشكّل برنامج الحكومة اللبنانية لدعم خلق فرص عمل مستدامة - وهو برنامج الوظائف الوطنية (NJP) - جزءاً من الأولويات الإنمائية المنصوص عليها في "رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية" التي قدّمها رئيس مجلس الوزراء في بروكسل في نيسان / أبريل 2017. أما الرؤية الأولية لتحقيق الاستقرار والتنمية (VSD)، فهي تركّز على الدور القيادي للحكومة في التصدي للتحديات القصيرة الأجل الناجمة عن الأزمة. وحدّدت "رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية" ثلاث ركائز لمعالجة هذه الأزمة:

(أ) تسريع عجلة مشاريع الاستثمار العام القائمة: ستزيد الحكومة بشكل حاد من مستويات الاستثمار العام على المدى القصير عن طريق تسريع عجلة تنفيذ المشاريع التي تمّ رصد قروض أجنبية لها. ويهدف هذا إلى تحفيز استحداث الوظائف (على المدى القصير) لكل من النازحين السوريين واللبنانيين، لاسيما في قطاع البناء. ومن المتوقّع أن يبلغ إجمالي هذا البرنامج الاستثماري نحو 2.7 مليار دولار أميركي.

(ب) استثمار واسع النطاق في المشاريع الرأسمالية الجديدة: ستطلق الحكومة برنامجاً رئيسياً للمشاريع الجديدة للاستثمار في البنية التحتية (أي خطة الاستثمار الرأسمالي/CIP) لتقليل الفجوات الكبيرة القائمة بين الطلب على خدمات البنية التحتية والعرض، ووضع أسس النمو المستدام، وزيادة الإنتاجية. وتدعو التقديرات الحالية لخطة الاستثمار الرأسمالي (CIP) إلى ضخّ ما يُقارب 21 مليار دولار أميركي في الاستثمارات بين عامي 2018 و 2030، ويغطّي المبلغ الكهرباء التي تُمنح الأولوية، والمياه، والنقل، والبنية التحتية. وتشير التوقعات إلى أنّ القطاع الخاص سيموّل ما لا يقلّ عن 25 في المائة من الاستثمارات، بما فيه مختلف حلول الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(ج) توسيع الفرص التعليمية: ستنفّذ الحكومة اللبنانية برامج من شأنها زيادة فرص حصول النازحين السوريين واللبنانيين على التعليم (في الوقت الراهن، يبلغ عدد الأطفال غير اللبنانيين المقيمين في البلاد حوالي 500 ألف طفل). وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز الحكومة اللبنانية فرص الحصول على التعليم غير النظامي والتعليم التقني وفرص التدريب المهني، ممّا سيؤدي إلى خفض عدد الوافدين الجدد إلى أسواق القوى العاملة وتحسين إمكانية توظيف الشباب اللبناني والسوري. ومن المتوقّع أن يتطلّب هذا البرنامج توفير المجتمع الدولي دعماً مالياً بحوالي 350 مليون دولار أميركي بين عامي 2017 و 2020.

13. وسيُعتبر برنامج الوظائف الوطنية ركيزةً رابعة من ركائز "رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية" (VSD)، ويُقدّم مع خطة الاستثمار الرأسمالي (CIP) في مؤتمر باريس للمستثمرين في نيسان / أبريل 2018. وسيعالج البرنامج التحديات الهيكلية التي سبقت الأزمة والرامية إلى تسريع عجلة استحداث فرص عمل وتحسين إمكانية إيجاد فرص عمل للفئات الضعيفة من السكان. وقد تمّ تصميم هذا البرنامج من أجل: (1) دعم خلق فرص عمل مستدامة وعالية الجودة من خلال توسيع القطاع الخاص؛ (2) ضمان حصول الفئات المستضعفة في لبنان - بمن فيهم النساء والشباب واللاجئين اللبنانيين والسوريين في المناطق المتخلّفة - على فرص أفضل لإيجاد وظائف وفرص لكسب الدخل. وتتقسم المبادرة إلى ثلاث ركائز متكاملة، يشمل كلّ منها أنشطة صُمّمت لمعالجة جوانب محددة من تحديات الوظائف:

(أ) تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار الخاص: تركّز الدعامة الأولى على تهيئة بيئة مؤاتية أكثر لتعزيز استثمارات خاصة توفر فرص عمل في جميع أنحاء البلاد. وتشمل الأنشطة المُدرجة في هذه الركيزة آليات إدارة القطاع المالي التي تشملها مبادرة "تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان" (IBEL)، وهي مبادرة يقودها مكتب إدارة المشاريع (PMO)، إلى جانب الإجراءات الإصلاحية المستعرضة في القطاعات الرئيسية بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير التجارة.

ب) تحفيز خلق فرص العمل من خلال التجارة والاستثمار: تستكمل الركيزة الثانية الأنشطة الواردة في الركيزة الأولى من خلال الجهود المبذولة لحشد الاستثمار الخاص، وزيادة الصادرات، وتحسين الإنتاجية في القطاعات المستهدفة بهدف تسهيل استحداث فرص عمل في مختلف المناطق. وستشمل الأنشطة في هذه الركيزة الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) والمناطق الصناعية، إلى جانب تقديم الدعم لسلاسل القيمة التي تتطوي على إمكانات عالية لخلق فرص عمل في المناطق المتخلفة.

ج) إقامة روابط بين الشباب والنساء بالوظائف: تدعم الركيزة الفئات السكانية المستهدفة - لاسيما النساء والشباب - في وضع أفضل للاستفادة من فرص العمل المُستحدثة، أو إقامة مشاريع خاصة بهم، إذا كانوا يفضلون أن يكونوا رواد أعمال. وتشمل الأنشطة في هذه الركيزة برامج سوق العمل النشطة الموسعة والمعززة، فضلاً عن الدعم التقني والمالي لريادة الأعمال.

14. يمثل برنامج الوظائف الوطنية (NJP) نهجاً جديداً سلكته الحكومة اللبنانية لدعم خلق فرص عمل بقيادة القطاع الخاص. وهو يستهدف محرّكات السياسات والبرامج التي صمّمت لتعزيز اقتصاد أكثر توجهاً نحو الخارج ومنتجاً وشاملاً. وسيعمل برنامج الوظائف الوطنية - الذي تم تصميمه كبرنامج يمتدّ على خمس سنوات في مرحلته الأولى - أيضاً بمثابة منصة لإطلاق مبادرات جديدة ولتجريب نهج مبتكرة لخلق فرص عمل يمكن على الأرجح تكثيفها على مرّ الزمن بحسب الأداء.

IV. الهدف التنموي (أو الأهداف التنموية) للمشروع

15. إنّ الهدف التنموي للمشروع (PDO) يرمي إلى تحسين الفرص الاقتصادية للمستفيدين المستهدفين في لبنان.

16. ويهدف تحقيق هذا الهدف، يُستخدم نهج متكامل للاستفادة من أوجه التآزر في مجالات النتائج. ويُتيح تنفيذ السياسات الرئيسية فرصاً لخلق استثمارات تستحدث فرص عمل من خلال التدخلات في جانب الطلب. وتخلق هذه التدخلات من جانب الطلب فرصاً للمستفيدين المستهدفين للتدخلات في جانب العرض (ويمكن للمستفيدين من التدخلات في جانب العرض المساهمة في جذب استثمارات إنتاجية).

17. وتماشياً مع النهج المتكامل، يحدّد المشروع "الفرص الاقتصادية" و"المستفيدين المستهدفين" على النحو التالي:
- تُحدّد الفرص الاقتصادية "على ثلاثة مستويات: (1) على المستوى الكلي، من حيث التدابير التي تُعتبر "من الأساسيات" والتي من شأنها تحسين بيئة الاستثمار الخاص واستفادة الشركات، وكما تُقاس بتنفيذ قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ واعتماد نظام جديد لتراخيص الاتصالات (أي الشركات التي تستفيد من تحسين الوصول إلى الإنترنت) وتبسيط الإجراءات الجمركية (أي أنّ الشركات تواجه عمليات أسرع وأسهل للواردات والصادرات)، وإقرار لوائح المعاملات المضمونة ولوائح الإعسار وإنشاء سجل للموجودات المنقولة (أي أنّ الأفراد والشركات يتمتعون بسهولة في الحصول على التمويل)؛ (2) وعلى مستوى الشركات، زيادة تمويل القطاع الخاص، وحصول الشركات على منح مطابقة، وزيادة الشغل في المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس (TSEZ)؛ و(3) على مستوى الأفراد، تحسين نتائج سوق العمل بين المستفيدين المستهدفين الذين يشغلون وظائف بأجر (مثل تقديم المشورة، والتدريب، والوساطة وغيرها) أو دعمهم ليصبحوا رواد أعمال (مثل خدمات تنمية الأعمال التجارية والتمويل).

- يشمل "المستفيدون المستهدفون" فئتين رئيسيتين من المستفيدين:

* تشمل الفئة الأولى الشركات، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)¹⁵، في سلاسل القيمة المختارة: سوف تستفيد هذه المجموعة من: (1) التدخلات في مناخ الاستثمار المستعرض؛ و (2) المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس وأنشطة رأس المال الاستثماري. ومن المتوقع أن تستفيد جميع الشركات في لبنان من التدخلات المستعرضة. ومن المرجح أن يستفيد ما بين 500 و 1000 شخص بشكل مباشر من التدخلات في المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس ومن تدخلات سلاسل القيمة.

* تشمل الفئة الثانية المستفيدين الأفراد، لا سيما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً، والنساء (بين سن 18 و45 عاماً)، واللاجئين السوريين. ومن المتوقع أن يستهدف البرنامج 15 ألف مستفيد لتوظيفهم في فرص عمل بأجر/ أو في مجال التدريب أثناء العمل. وسيتم اختيارهم وفقاً لآلية تسجيل تعتمد معايير واضحة وشفافة يتم تحديدها مسبقاً، وسيحصلون على مجموعة متكاملة من برامج سوق العمل النشطة (ALPMS)، ويتلقون إعانات أجور تمتد على فترة 12 شهراً. وسيحظى 1500 شاب وامرأة إضافية على منح وخدمات لتنمية الأعمال التجارية بهدف تطوير أفكارهم وفتح أعمالهم الجديدة. وسيتم اختيارهم بشكل تنافسي، استناداً إلى جودة مقترحات خطط أعمالهم.

18. إن النتائج الرئيسية للبرنامج تؤول إلى زيادة الاستثمار الخاص في القطاعات القابلة للتجارة، واستحداث فرص عمل، وخلق فرص اقتصادية للفئات الضعيفة من السكان. وسيحقق ذلك من خلال برنامج يركّز على تنمية القطاع الخاص من خلال تحسين القدرة التنافسية وأداء الصادرات في سلاسل القيمة الرئيسية ودخول الشركات الجديدة، إلى جانب مشاركة النساء والشباب المتزايدة، في سوق العمل. وترد أدناه المؤشرات الثلاثة المقترحة على مستوى الهدف التنموي للمشروع (PDO).

أ) حشد رأس المال الخاص¹⁶ بعد تنفيذ إصلاحات السياسات وفيما بين الشركات المستفيدة التي يدعمها المشروع؛

ب) فرص العمل المباشرة وبدوام كامل (FTE) التي تستحدثها شركات تحظى بدعم البرنامج؛

ت) دعم المستفيدين الأفراد الذين يعملون بأجر

V. الآثار البيئية والاجتماعية

¹⁵ تُحدّد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بحسب استراتيجية وزارة الاقتصاد والتجارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على النحو التالي: (1) المشاريع البالغة الصغر برأس مال يقلّ عن 500 مليون ليرة لبنانية وبأقلّ من 10 موظفين؛ (2) المشاريع الصغيرة برأس مال يقلّ عن 5 مليارات ليرة لبنانية وبأقلّ من 50 موظفاً؛ (3) المشاريع المتوسطة الحجم برأس مال يقلّ عن 25 مليار ليرة لبنانية وبأقلّ من 100 موظف.

¹⁶ وفقاً للتقرير الذي وضعته مناهج النتائج بعنوان "تعريف القطاعات الرئيسية ومؤشراتها" والصادر عن البنك الدولي (عام 2014)، فإنّ "رأس المال الخاص الذي تمّ حشده" هو رأس المال الخاص الذي خصّص بالكامل. وبالنسبة للمشاريع التي ينشأ فيها رأس المال الخاص من الدين، أو من الأسهم الخاصة، أو كليهما، فيتمّ حشد رأس المال الخاص عند تخصيصه بالكامل وعند استيفاء كافة الشروط التي سبقت التخفيض التدريجي أو التنازل عنه. ولذلك، فإنّ أموال القروض متاحة لتحقيق التخفيض. وبالنسبة للمشاريع التي يكون فيها رأس المال الخاص ناتجاً عن الأسهم الخاصة فقط، يتمّ حشد رأس المال الخاص عندما يُوقّع العقد الذي يتمّ بموجبه توفير الأسهم الخاصة ويصبح نافذاً.

19. أُعدّ تقييم للنظم البيئية والاجتماعية (ESSA) للبرنامج يهدف إلى تقييم الآثار البيئية والاجتماعية، وتقييم النظام البيئي والاجتماعي القائم، وتحديد الثغرات مع المبادئ البيئية والاجتماعية الأساسية المحددة في برنامج سياسات البنك الدولي لتمويل النتائج، والتوصية باتخاذ تدابير لسدّ هذه الثغرات وضمان استدامة البرنامج.

20. تُستبعد من البرنامج جميع التدخلات التي تخلف آثاراً بيئية واجتماعية حساسة أو متنوعة أو غير مسبوقة على البيئة و/ أو الأشخاص المتضررين. وكقاعدة عامة، تُستثنى كلّ التدخلات المُدرجة في الملحق الأول للمرسوم 2012/8633 أو تلك التدخلات الواردة في الملحق الثاني والتي تقع في مناطق حساسة (محمية طبيعية - موائل الأنواع المهددة بالانقراض - الأراضي الرطبة - الشواطئ الطبيعية للبحار والأنهار والينابيع).

21. وستخلف تدخلات البرنامج بعض الآثار والمخاطر البيئية. وسترتب آثار/ مخاطر مؤقتة يمكن الوقاية منها / تقليلها إلى أدنى حدّ من خلال تنفيذ تدابير التخفيف البيئية المناسبة أثناء عملية التشييد. وستتفاوت الآثار/ المخاطر المترتبة أثناء مرحلة التشغيل بين ثانوية بالنسبة إلى معظم تدخلات البرنامج، وجسيمة على الأرجح بالنسبة لبعض مشاريع البنية التحتية على النحو المحدد لاحقاً أثناء التنفيذ. وستخضع جميع التدخلات لأداة تقييم بيئي واجتماعي مناسبة تشمل تدابير التخفيف لمنع/ تقليل الآثار والمخاطر. وسيعود البرنامج أيضاً ببعض الفوائد مثل دعم تدابير التخفيف من آثار/مخاطر تغيّر المناخ في سلاسل قيمة الأعمال التجارية الزراعية وتعزيز قدرة الصحة والسلامة المهنية لدى المستفيدين من البرنامج.

22. ستكون هناك استثمارات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وستُوقّع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. لم يتمّ بعد بالضبط تحديد المشاريع الخاضعة لمكوّن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه المرحلة. إلا أنّ مثل هذه الاستثمارات تكون مرتبطة عادةً ببعض الآثار والمخاطر البيئية المؤقتة أثناء مرحلة البناء مثل انبعاثات الغبار، والضوضاء، والانبعاثات الناجمة عن المركبات والآليات المستخدمة في البناء، والتخلّص من نفايات البناء، وإعاقة حركة المرور، ومخاطر الصحة والسلامة. ويمكن الوقاية من هذه الآثار/ أو الحدّ منها من خلال تنفيذ تدابير ملائمة لتخفيف الآثار البيئية أثناء مرحلة البناء. وأثناء التشغيل، سيكون لمرافق البنية التحتية المطمورة الآثار والمخاطر نفسها المذكورة أعلاه أثناء عمليتي الصيانة والإصلاح، بالإضافة إلى مخاطر تسرّب السوائل من الخزانات، ناهيك عن الآثار/المخاطر المتصلة بهذا النوع من الاستثمارات التي يتمّ تحديدها بواسطة أداة تقييم بيئي سيُعدّ كجزء من النظام الوطني. وجدير بالذكر أنّ أيّ استثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيُستبعد من البرنامج من أجل النتائج إذا كانت له تأثيرات بيئية بالغة. وإنّ كل استثمار مستوف للشروط في الشراكة بين القطاعين العام والخاص سوف يخضع لأداة تقييم بيئي مناسب تتضمن تدابير تخفيفية من شأنها الوقاية و/أو الحدّ من الآثار والمخاطر.

23. وستشمل المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس (TSEZ) أشغال البنية التحتية والمرافق الصناعية/ والتجارية، وبالتالي فإنّ الآثار المترتبة ستكون مطابقة لما ذكر أعلاه. غير أنّ الآثار والمخاطر التراكمية ستكون أعلى نسبياً لأنّ جميع الهياكل الأساسية والمرافق ستتركز في منطقة جغرافية محدودة (بمساحة 55 هكتاراً). وتعكف هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة في

طرابلس حالياً على إعداد الخطة الرئيسية والتقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) كما ينص عليه المرسوم 2012/8213. ويركز التقييم البيئي الاستراتيجي على تقييم الآثار التراكمية للتنمية على البيئة والبنية التحتية المحلية. وسيطلع التقييم البيئي الاستراتيجي الخطة الرئيسية على ما يلي: الاستثمارات المستوفاة للشروط وغير المستوفاة للشروط (سيتم استبعاد جميع الاستثمارات ذات المخاطر العالية)، والقيود المفروضة على التنمية وفقاً لقدرات البيئة المحلية الاستيعابية ولتطلبات التخطيط للمنطقة. وقد أُعدّ تقرير مؤقت صادر عن التقييم البيئي الاستراتيجي يميّز الظروف البيئية الأساسية والضغوط البيئية القائمة والناجمة عن الأنشطة الحالية. وخلص التقرير إلى أنه يجدر النظر في التوصيات الرئيسية التالية أثناء إعداد الخطة الرئيسية:

(أ) ينبغي أن يراعي تقسيم المناطق الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس الآثار الناجمة عن موقع التخصّص من النفايات الصلبة المجاور. ولا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية الموقع بالأسوار الملائمة ومنعه من التقدم. ويجدر القيام بأنشطة تجهيز وتخزين المنتجات الصالحة للأكل بعيداً عن هذا الموقع إلى أقصى حدّ ممكن.

(ب) ينبغي أن تفصل شبكة الصرف الصحي التابعة للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس مياه الأمطار عن المياه العادمة بحيث لا يتمّ تفريغ الحمولات المكثّسة في محطة معالجة مياه الصرف الصحي المُستقبلية. ولا بدّ من التزام منشآت المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس بالمعايير النافذة التي تضعها محطات معالجة المياه العادمة وتوفير المعالجة المُسبقة إذا اقتضت الحاجة. (ت) يجب أن تتضمّن الخطة الرئيسية نهجاً متكاملاً لإدارة النفايات بما في ذلك فصل مصادر النفايات البلدية، والنفايات القابلة لإعادة التدوير، والنفايات الخاصة لمجموعات منفصلة من المنتجات. ولا بدّ من أن توصي الخطة الرئيسية بخيارات معالجة النفايات والتخصّص منها.

(ث) يتمّ احتساب الطلب على الطاقة بحيث تُعالج خيارات بديلة للطاقة، بما في ذلك الاتصال بشبكة المدينة وتعظيم استخدام الطاقة الشمسية للحدّ من حاجة / قدرة مولدات التي سيتمّ شراؤها.

24. أوصي باتخاذ تدابير للإدارة البيئية من أجل تعزيز الثغرات المحددة في النظم التي ستُستخدم في البرنامج. وتشمل هذه التدابير ضمان خضوع تدخلات البرنامج لأداة تقييم بيئية مناسبة، وتوفير التدريب والتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية، وضمان توافر الإطار القانوني والهيكل المؤسسي المناسبين للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس، وتواجد أخصائيين في مجال البيئة لدعم تنفيذ المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص (HCPP) ووحدة تنفيذ المشاريع (PEU) تدابير الإدارة البيئية التي اتخذوها، وتحسين الظروف البيئية المنصوص عليها في عقود البناء، وبناء قدرات الوكالات المنفذة وأصحاب المصلحة على اختلافهم.

25. ومن المتوقّع أن يكون للبرنامج آثار اجتماعية إيجابية. ويتضمّن البرنامج آليات لتلبية حاجات النساء والشباب واللاجئين. وسيكون البرنامج ذا فائدة لهذه الفئات من خلال خفض البطالة وتعزيز المشاريع الحرّة، وهي أنشطة من المتوقّع أن يكون لها انعكاسات على المجتمعات المحلية في المناطق المتأخرة. وستقلّل هذه الأنشطة بشكل مباشر مواطن ضعف هذه الفئات الاجتماعية، وقد يكون لها أيضاً آثار غير مباشرة على التماسك الاجتماعي. كما ستعزز الأنشطة الرامية إلى دعم بيئة الأعمال التجارية والقطاع المالي الشفافية في هذا القطاع، ممّا يُزيد من قدرة اللبنانيين من جميع الخلفيات على الاستفادة من تنمية القطاع

الخاص. ومن غير المتوقع أن يدعم البرنامج أي نشاط يتطلب حيازة الأراضي، وسيتم استبعاد الأنشطة التي تتطلب أي شيء سوى حيازة الأراضي الصغيرة، والتي تؤثر على أكثر من مئة شخص.

26. تُعتبر المخاطر الاجتماعية الناجمة عن البرنامج معتدلة في إطار عدة مجالات النتائج. وتتمتع المؤسسات التي تنفذ البرنامج بقدرة كبيرة على إدارة هذه المخاطر. وسيتعاون البنك مع الوكالات المنفذة طوال فترة البرنامج لمواصلة بناء قدرته على التخفيف من المخاطر الاجتماعية.

27. ترتبط المخاطر الأكبر (مع أنها لا تزال معتدلة) بقضايا العمل الناشئة عن دعم المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس. ومن المتوقع أن توفر هذه المنطقة فرص عمل للعمال اللبنانيين والسوريين خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل. وتتسبب المخاطر من محدودية حماية العمال المنصوص عليها في قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس. ولا يتضمن القانون أحكاماً صريحة لمنع استغلال العمال أو أي إشارة إلى الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل المطلوب، أو الحد الأدنى للأجور، أو أي شكل من أشكال الحماية الصريحة أو أي دعم للهياكل الرئيسية/ والخدمات للعمليات. غير أن البرنامج سيدعم تطوير اللوائح والأنظمة التي تضمن حماية العمال وتفي بمعايير أفضل الممارسات للمناطق الاقتصادية الخاصة.

28. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يؤمنون بأنهم قد تأثروا سلباً نتيجة إحدى عمليات البرنامج من أجل النتائج التي يدعمها البنك - على النحو المحدد في السياسة والإجراءات المعمول بها - أن يرفعوا شكاوى إلى الآلية الحالية لبرنامج رفع المظالم أو خدمة رفع المظالم التي يقدمها البنك الدولي (GRS). وتضمن هذه الخدمة مراجعة الشكاوى الواردة على وجه السرعة لمعالجة الشواغل ذات الصلة بالموضوع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين تقديم شكاوهم إلى هيئة التقنيش المستقلة التابعة للبنك الدولي التي تحدد ما إذا كان الضرر قد وقع أو قد يقع نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد لفت انتباه البنك الدولي بشكل مباشر إلى المخاوف، وإتاحة إدارة البنك الفرصة للرد. وللحصول على معلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة رفع المظالم التابعة للبنك الدولي، يُرجى زيارة الموقع التالي <http://www.worldbank.org/GRS>. وللحصول على معلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التقنيش التابعة للبنك الدولي، يُرجى زيارة الموقع التالي www.inspectionpanel.org.

.VI التمويل

29. التمويل. يبلغ إجمالي التمويل المقدم من البنك الدولي 400 مليون دولار أميركي. وتستند النفقات إلى الاحتياجات المسقطنة الممتدة على فترة خمس سنوات (2019-2023)، إذ يغطي تمويل البنك الدولي أنشطة إضافية لم تُدرج في الميزانية أصلاً ولكنها ضرورية لتحقيق نتائج برنامج الوظائف الوطنية (NJP).

VII. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للبرنامج

30. الوكالات المنفذة. نظراً إلى الماهية الشاملة لبرامج توفير فرص العمل، ستتخرب عدة وكالات في تنفيذ البرنامج. وسيلزم توفير موظفين متفرغين لتنفيذ الأنشطة الجديدة، وفي المجالات التي لا تكون فيها للوكالة المنفذة القدرات الحالية على التنفيذ. ومن المتوقع أن يكون هذا هو الوضع بصورة خاصة بالنسبة لوزارة الاقتصاد والتجارة (MOET)، والمؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)، والمجلس الأعلى للخصخصة (HCP).

31. وحدة تنفيذ المشاريع (PEU). ستنشأ وحدة تنفيذ البرنامج من خلال فعالية البرنامج ويحتفظ بها لدى وزارة المالية (MOF) طوال فترة تنفيذ البرنامج. وتضطلع وحدة تنفيذ المشاريع (PEU) بمهام أمانة لجنة التنسيق (أنظر أدناه)، وهي مسؤولة عن: (1) الإدارة الشاملة والتنسيق والإبلاغ والرصد وتقييم تنفيذ البرنامج، بما في ذلك الإدارة الائتمانية والاجتماعية والبيئية للبرنامج؛ (2) التوظيف والتواصل مع جهة التحقق المستقلة (IVA)؛ (3) إجراء تقييم الأداء السنوي؛ (4) إجراء عمليات المراجعات الفنية؛ (5) تيسير عمليات مراجعة الحسابات المالية للبرنامج، وذلك وفقاً للدليل التشغيلي للبرنامج (POM). وبالإضافة إلى ذلك، ستتحقق وحدة تنفيذ المشاريع تنسيقاً مشتركاً بين الوزارات وفيما بين الوكالات بشأن سياسة البرنامج وجدول أعماله التقني. وستتضمن وحدة تنفيذ المشاريع إدارة المشروع من قبل متخصص في الشؤون البيئية والاجتماعية.

32. لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات (CC)

تؤمن التنسيق على مستوى السياسة العامة لجنة التنسيق المشتركة التابعة لبرنامج الوظائف الوطنية التي تنشأ من خلال فعالية البرنامج. ويرأس اللجنة معالي وزير المالية، بمشاركة جميع الوزارات والهيئات التي تشارك في البرنامج، بما فيها: وزارة المالية، مكتب رئيس الوزراء، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة العمل، وزارة الاتصالات، وزارة الصناعة، الإدارة المركزية للإحصاء، المجلس الأعلى للطفولة (HCC)، المجلس الأعلى للخصخصة (HCP)، هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس (TSEZ)، مكتب وزارة الدولة لشؤون المرأة؛ ومصروف لبنان. وستؤفر لجنة التنسيق الإرشاد والتوجيه الاستراتيجيين وتسهل التنسيق بين مختلف الإدارات والوكالات ومستويات الحكومة المعنية. وسوف تستعرض وتُجز النقاير والخطط ذات الصلة بالتوصيات والتي تم وضعها كجزء من مختلف مجالات النتائج والمؤشرات المرتبطة بالبرف (DLIS)، وترصد التقدم الذي أحرزه البرنامج على أساس فصلي. كما ستدعم لجنة التنسيق الخطط السنوية لأنشطة الرصد والتقييم الخاصة بالبرنامج.

33. المجلس الاستشاري للقطاع الخاص (PSAB)

سيتم إنشاء المجلس الاستشاري للقطاع الخاص لتقديم التوجيه لوحدة تنفيذ المشاريع (PEU) ولجنة التنسيق (CC) بشأن التقدم الذي أحرزه البرنامج والتعليقات الواردة من القطاع الخاص حيال الأنشطة الرئيسية في مجال السياسات والبرامج. وتشمل العضوية ممثلين عن الغرف التجارية الرئيسية في بيروت والمُدن الرئيسية في المناطق المتخلفة، بالإضافة إلى أعضاء آخرين محددين يتم اختيارهم من قبل وحدة تنفيذ المشاريع بالتشاور مع أعضاء لجنة التنسيق. وسيتم إطلاق المجلس الاستشاري للقطاع الخاص على أساس الولاية والعضوية

التي سيتم الاتفاق عليهما في الاجتماع الأول للجنة التنسيق. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذه الولاية العمل ك "هيئة للاستشعار" للتدخلات أو السياسات الجديدة التي ستنبثق من تعلم هذا البرنامج واكتساب الخبرة منه.

34. لجان سلسلة القيمة (VCC)

ستنشأ لجان سلسلة القيمة (VCC) برئاسة وزارة الاقتصاد والتجارة (MOET)، لكل سلسلة قيمة مُصطلح بها في إطار برنامج النتائج (PforR). وسوف تتألف لجان سلسلة القيمة من أعضاء يمثلون القطاعين العام والخاص برئاسة وزارة الاقتصاد والتجارة، وستضطلع بمسؤولية خطط عمل سلسلة القيمة والموافقة عليها.

VIII. جهات الاتصال

البنك الدولي

الجهة الأولى: بيتر موسلي

الوظيفة: مسؤول برنامج

عنوان البريد الإلكتروني: pmousley@worldbank.org

الجهة الثانية: حنين اسماعيل السيد

الوظيفة: مسؤولة برنامج

عنوان البريد الإلكتروني: hsayed@worldbank.org

الجهة الثالثة:

اسم الجهة: توماس فارول

الوظيفة: خبير اقتصادي رئيسي

عنوان البريد الإلكتروني: tfarole@worldbank.org

المقترض/ الزبون/ الجهة المستفيدة

اسم الجهة: آلان بيفاني

الوظيفة: مدير عام وزارة المالية

وكالات التنفيذ

اسم الوكالة أو الوكالات: وزارة المالية

اسم الجهة: آلان بيفاني

الوظيفة: مدير عام وزارة المالية

.IX لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

دار معلومات البنك الدولي (Infoshop)

البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>